



تقييم حالة

تداعيات قانون "جاستا" على العلاقات الأميركية -السعودية

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | أكتوبر 2016

تداعيات قانون "جاستا" على العلاقات الأميركية - السعودية

سلسلة: تقييم حالة

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | أكتوبر 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

1	مقدمة
2	الإطار العام للقانون
2	استهداف مع غياب دليل إدانة
3	ماذا يعني قانون "جاستا"؟
4	أسباب التوتر
5	خلفيات قلق إدارة أوباما
7	هل يكون "جاستا" نهاية العلاقة التحالفية؟
7	1. أسباب أميركية
8	2. أسباب سعودية
9	خلاصة

مقدمة

يمثل إقرار الكونغرس الأميركي، في أواخر أيلول/ سبتمبر الماضي، لـ "قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب" المعروف بـ "جاستا"، مؤشراً آخر دالاً على التراجع المطرد في علاقات البلدين واهتزاز أسس التحالف الطويل بينهما. وتعود جذور التحالف الأميركي - السعودي إلى الاجتماع الشهير الذي جمع بين الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود عام 1945، على متن البارجة الأميركية "يو أس كوينسي" في البحيرات المرة في مصر.

وكان الكونغرس بمجلسيه، النواب والشيوخ، صوت في 28 أيلول/ سبتمبر الماضي بأغلبية ساحقة على تجاوز حق النقض "الفيتو" الذي استخدمه الرئيس باراك أوباما ضد هذا القانون، الذي يسمح لعائلات ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 رفع قضايا تعويض مدنية ضد المملكة العربية السعودية أمام المحاكم الفدرالية الأميركية. ويُعدّ هذا أول فيتو يتم تجاوزه في الكونغرس، من أصل 11 فيتو استخدمها أوباما خلال رئاسته؛ وذلك بعد أن صوت أغلب أعضاء حزبه من الديمقراطيين ضده¹. وقد عارض أوباما القانون على أساس أنه يلغي مبدأ "الحصانة السيادية" للدول، مع إمكانية معاملة الولايات المتحدة الأميركية بالمثل.

في الواقع، تتعرض أسس التحالف الأميركي - السعودي لامتحانٍ عسيرٍ منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ ذلك أنّ 15 مُختطفاً للطائرات التي استُخدمت في الهجمات، كانوا مواطنين سعوديين، من أصل 19 مُختطفاً. ويبدو أنّ "جاستا" يؤسس مرحلةً جديدةً في العلاقات بين الطرفين، تقوم على أساس تراجع مكانة المملكة العربية السعودية وأهميتها في المقاربة الأميركية الجديدة التي دفع بها أوباما نفسه خلال سنوات رئاسته الثمانية. ومن ثمّ، فإنّ "جاستا" يصبح عنواناً لواقع جديد أخذ في التشكّل منذ عقد ونصف العقد، ودليلاً آخر على افتراق أوسع في الأجندة والمصالح الإقليمية بين الطرفين، وهو ما يهدد بمزيد من التوتر في العلاقات الثنائية، فضلاً عن الإضرار بالتعاون الوثيق بينهما حول حزمةٍ من القضايا والتحديات المشتركة، خصوصاً في المجالات الاقتصادية والنفطية والأمنية والعسكرية.

¹ Jennifer Steinhauer, Mark Mazzetti & Julie Hirschfeld Davis, "Congress Votes to Override Obama Veto on 9/11 Victims Bill," *The New York Times*, 28/9/2016, accessed on 13/10/2016, at: <http://nyti.ms/2das9kB>

الإطار العام للقانون

يسمح القانون الجديد لمواطنين أميركيين متضررين من هجمات إرهابية وقعت على الأراضي الأميركية، ومست أشخاصاً أو مصالح أميركية، برفع دعاوى ضد أيّ دولة يُشتبه في دعمها لمنقذي الاعتداءات. وعلى الرغم من أنّ القانون لا يشير إلى المملكة العربية السعودية بالاسم، فإنّه مرتبط مباشرةً بهجمات 2001، وذلك لتمكين أسر ضحايا تلك الهجمات من تحريك قضايا مباشرة ضد المملكة. وعملياً، فإنّ "جاستا" يعدّل قانوناً سابقاً صدر عام 1976، كان يمنح "حصانة سيادية" للدول الأجنبية ضد دعاوى قضائية في الولايات المتحدة². وبحسب ما كان معمولاً به قبل "جاستا"، فإنّ المواطنين الأميركيين كان بإمكانهم أن يرفعوا قضايا تعويض عن ضررٍ أصابهم من عمليات إرهابية فقط، ضد دول تُصنفها وزارة الخارجية الأميركية "داعمة للإرهاب". غير أنّ القانون الجديد يعطي المحاكم الفدرالية حقّ النظر في أيّ قضية من هذا النوع ضد أيّ دولة يشتبه في دورٍ لها داعمٍ للإرهاب مترتبٍ عليه ضررٌ داخل الولايات المتحدة، بغضّ النظر عن تصنيفها من جهة وزارة الخارجية "داعمة للإرهاب"، أو عدم تصنيفها كذلك. وبناءً على القانون الجديد، فإنّ العشرات من دعاوى التعويض المدني، المرفوعة أمام المحاكم الأميركية ضد السعودية منذ سنوات، من جهة متضررين أميركيين من هجمات سبتمبر 2001، يمكنها الآن أن تمضي قُدماً، بعد إسقاط نريعة "الحصانة السيادية" التي كانت تتمسك بها وزارة العدل الأميركية، سواء كان ذلك تحت إدارة جورج بوش الابن أو إدارة أوباما.

استهداف مع غياب دليل إدانة

تتمثل أهمّ مفارقة في إقرار الكونغرس لهذا القانون بأنّ التحقيقات التي أُجريت تحت إدارتي بوش وأوباما بتوجيه من الكونغرس نفسه، لم تجد دليلاً واحداً على تورط رسمي سعودي في هجمات سبتمبر 2001. فتقرير اللجنة المستقلة التي حققت في الهجمات، وأصدرت تقريرها عام 2004، أكدت أنه لا يوجد دليل واحد على تورط حكومي سعودي - سواء كان مؤسسياً أو شخصياً - فيها أو في دعم تنظيم "القاعدة"³. كما أنّ تحقيقاً ثانياً

² Ibid

³ National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, *The 9/11 Commission Report* (July 2004), p. 171, accessed on 13/10/2016, at: <http://govinfo.library.unt.edu/911/report/index.htm>

طلبه الكونغرس، عام 2014، من مكتب التحقيقات الفدرالي "أف بي آي" للبحث إن كانت ظهرت أدلة جديدة لتورط رسمي سعودي في الهجمات، أكد في تقريره، عام 2015، أنه لا جديد في الموضوع، وأنّ الوثائق التي وُجدت في مخبأ أسامة بن لادن، بعد قتله في أبوت آباد بباكستان عام 2011، والتحقيقات مع معتقلي "القاعدة" في معتقل غوانتانامو وغيره، لم تُفض إلى دليل يُثبت دوراً للمملكة⁴. بل إنّ الثماني والعشرين صفحة التي صنفتها إدارة بوش على أنها سرّية في تقرير لجنة هجمات سبتمبر - وكان بعض أعضاء الكونغرس يزعم أنها تثبت تورطاً سعودياً ولذلك تمّ حجبها - كشفت زيف هذه المزاعم بعد أن رفعت عنها السرية في تموز/ يوليو 2016⁵ من جزاء الضغوط الكبيرة التي مارسها الكونغرس على إدارة أوباما.

ماذا يعني قانون "جاستا"؟

تتلخص الإجابة المباشرة في أنّ السعودية لم تُعد تحظى بالمكانة المتميزة ذاتها والنفوذ الواسع اللذين كانت تحظى بهما في واشنطن في العقود الماضية، وأنّ العلاقات الأميركية - السعودية تشهد نكسة حقيقية، وأنّ الأمر غير مقتصر على توتر مع إدارة أوباما، بدليل أنّ القانون أُقرّ بأغلبية كبيرة من الديمقراطيين والجمهوريين في مجلسي النواب والشيوخ، على نحوٍ مكّنهما من تجاوز فيتو الرئيس. ولم تقلح ملايين الدولارات التي أنفقتها المملكة على جماعات ضغط ومؤسسات علاقات عامة في إجهاض القانون، وهو ما يعكس هُوةً كبيرةً ما بين السعودية والرأي العامّ الأميركي⁶. والأهم في هذا السياق أنّ المرشحة الرئاسية، هيلاري كلينتون، أيدت إصدار القانون. وأمّا المرشح الجمهوري، دونالد ترامب، فهو معروف بمواقفه الناقدة للسعودية⁷.

⁴ Bruce Riedel, "What JASTA will mean for U.S.-Saudi relations," Brookings Institution, 3/10/2016, accessed on 13/10/2016, at: <http://brook.gs/2dH3DHP>

⁵ Andrew J. Bowen, "28 Pages, Zero Proof of Anything," *Foreign Policy*, 22/7/2016, accessed on 13/10/2016, at: <http://atfp.co/2dLAE7E>

⁶ Margherita Stancati, "Congress's Passage of 9/11 Lawsuit Bill Marks New Blow to U.S.-Saudi Relations," *The Wall Street Journal*, 29/9/2016, accessed on 13/10/2016, at: <http://on.wsj.com/2cZKFLe>

⁷ Ritika Gupta, "Clinton Campaign: Hillary Would Sign 9/11 Bill if She Were President," *New Max*, 23/9/2016, accessed on 13/10/2016, at: <http://nws.mx/2e9JgBI>

وعلى الرغم من أنّ معارضة أوباما وإدارته للقانون؛ على أساس أنّ إسقاط الحصانة السيادية لدول أجنبية في المحاكم الأميركية يُعَرِّض الولايات المتحدة وجنودها إلى المعاملة بالمثل أمام محاكم أجنبية، ويؤدي إلى انصراف حلفاء مهمين في فترة اضطراب سياسي⁸، فضلاً عن عواقبه "الوخيمة على الأمن القومي للولايات المتحدة"⁹، فإنّ الحقيقة أنّ أوباما هو نفسه من دَفَع بالتمايز الأميركي - السعودي إلى هذه النقطة. ولعل الانتقادات اللاذعة التي أطلقها أوباما، سابقاً، ضد السعودية، كما جاء في تقرير مجلة *ذا أتلانتيك* الأميركية بعنوان "عقيدة أوباما" يؤكد ذلك. فأوباما اتهم السعودية، أساساً، بتعبئة ما وصفه بـ "الغضب الإسلامي" عبر نشر "المذهب الوهابي"، وشكّك في حقيقة "الصدّاقة" الأميركية - السعودية¹⁰. واليوم، ثمة تيار قوي في الولايات المتحدة يرى أنّ "المذهب الوهابي" الذي تتبناه السعودية مذهب متطرف، وأنه ملهم للتيارات العنيفة، كـ "القاعدة" و"داعش".

ولا يتوقف أوباما عند حدود انتقاداته السابقة، بل إنه طالب السعوديين والعرب بالقبول بمشاركة إيران النفوذ في المنطقة، وقال: "إنّ المنافسة بين السعوديين والإيرانيين التي ساهمت في إنكفاء الحروب بالوكالة، والفوضى في سورية والعراق واليمن، تتطلب منا أن نقول لأصدقائنا، وكذلك للإيرانيين، أنّ عليهم أن يجدوا طريقة فعّالة لكي يتشاركوا المنطقة وأن يصلوا إلى نوع من السلام البارد"¹¹. ومعلوم أنّ الموضوع الإيراني هو الأكثر إثارة للحساسية بين الدولتين.

أسباب التوتر

في الإطار العامّ، يمكن إرجاع أسباب التوتر السعودي - الأميركي إلى افتراق حساباتهما وأجندتهما في الشرق الأوسط. فإدارة أوباما سعت جاهدة لتخفيف التزاماتها في المنطقة والتركيز أكثر فأكثر على منطقة "آسيا - المحيط الهادئ". وفي سبيل تحقيق ذلك، عملت إدارة أوباما على إعادة إدماج إيران، الخصم الجيوسراتيجي

⁸ Patricia Zengerle, "Congress rejects Obama veto, Saudi September 11 bill becomes law," *Reuters*, 30/9/2016, accessed on 13/10/2016, at: <http://www.reuters.com/article/us-usa-sept11-saudi-idUSKCN11Y2D1>

⁹ Ibid.

¹⁰ Jeffery Goldberg, "The Obama doctrine," *The Atlantic* (April 2016), , accessed on 13/10/2016, at: <http://theatlantic.com/1UUZ50W>

¹¹ Ibid.

الأبرز للسعودية، ضمن المعادلة الأمنية للإقليم، رغبةً منها في إحداث توازن بين قوى متنافسة فيه. ولا يُخفي أوباما أنّ الشرق الأوسط لم يعد مهماً كثيراً بالنسبة إلى المصالح الأميركية. وهذا أمر يقلق السعودية؛ إذ إنّها لم تعد تثق بالمظلة الحمائية الأمنية والعسكرية الأميركية التي قامت عليها عقيدتها الدفاعية طوال عقود طويلة، خصوصاً مع تراجع الاعتماد الأميركي على النفط السعودي، والخليجي عموماً.

كان واضحاً افتراق الحسابات والمصالح في مواقف الطرفين المتناقضة من ثورات "الربيع العربي" التي انطلقت عام 2011، مروراً بالخلاف حول كيفية التعامل مع نظام الرئيس السوري، بشار الأسد، فضلاً عن اختلاف مقاربتَي الطرفين للوضع في اليمن. إلا أنّ الخلاف حول إيران، وتوقيع الاتفاق النووي معها في العام الماضي، يشكّلان أبرز نقطة توتر بين الطرفين. ففي حين ترى إدارة أوباما أنّ إيران يمكن أن تكون لاعباً في حلحلة أزمات المنطقة، فإنّ السعودية ترى فيها طرفاً عابثاً في أمن المنطقة واستقرارها، وتهديداً حيوياً لمصالح المملكة، خصوصاً في ظل تمددها في فضاء المنطقة الإقليمي، في العراق وسورية ولبنان واليمن، وتهديداتها المستمرة للبحرين. وقد أدت هذه التباينات وتراجع ثقة المملكة بالحليف الأميركي إلى أن تبادل غير مرة إلى أخذ زمام المبادرة، بعيداً عن الولايات المتحدة؛ كما هو الشأن حين أرسلت عام 2011 قوات إلى البحرين لدعم الحكومة ضد ما عدته اضطرابات مدعومة من إيران، أو حين تدخلت في آذار/مارس 2015 في اليمن لطرد الحوثيين من صنعاء، وهو الأمر الذي أثار قلق إدارة أوباما، على الرغم من الدعم اللوجستي والاستخباراتي الذي قدمته للتحالف العربي الذي تقوده السعودية في اليمن.

خلفيات قلق إدارة أوباما

على الرغم من تراجع مكانة المملكة العربية السعودية وأهميتها في مقاربة إدارة أوباما لسياستها في منطقة الشرق الأوسط، واتساع هوة الخلافات بينهما، فإنّ ذلك لا يعني أنّ الإدارة تعمدت تصعيد التوتر مع المملكة إلى هذا الحدّ، وهو الأمر الذي عبّرت عنه معارضة الإدارة للقانون. ويمكن إرجاع أهم أسباب قلق إدارة أوباما من القانون إلى ما يلي:

- القلق من تأثير القانون في تعاون السعودية مع الولايات المتحدة في قضايا مكافحة الإرهاب والتعاون الاستخباراتي، فضلاً عن ملفات أخرى كالاقتصاد، وإدارة الفوضى في المنطقة، خصوصاً في سورية واليمن ولبنان والعراق¹².
- تخوف إدارة أوباما من أن يؤسس رفع "الحصانة السيادية" أميركياً إلى سابقة في العلاقات الدولية، وتوظيفها مستقبلاً ضد الولايات المتحدة نفسها.
- القلق الذي يساور الإدارة من جهة أن "جاستا" قد يرسل إشارة سلبية إلى المستثمرين الأجانب في الولايات المتحدة مفادها أن الاستثمار فيها غير آمن، خصوصاً أن القانون يتيح إمكانية تجميد استثمارات أي دولة أو مصادرتها تُثار حولها شبهات في دعم الإرهاب، وهو ما قد يدفع بمستثمرين كثر إلى الإحجام عن الاستثمار في الولايات المتحدة.

وإقراراً بهذه المخاوف، وقّع نحو 30 عضواً في مجلس الشيوخ رسالةً، بعد ساعات فقط من تصويتهم على القانون، يُعبّرون فيها عن بعض تحفظاتهم من التداعيات المحتملة للقانون، بما في ذلك أن الولايات المتحدة يمكن أن تواجه دعاوى قضائية في محاكم أجنبية "كنتيجة لأنشطة عسكرية واستخباراتية مهمة"¹³. بل يمكن القول إن الكونغرس نفسه لم يتوقع تمرير القانون. فعلى الرغم من أن مجلس الشيوخ أجازته بالإجماع في أيار/ مايو 2016، يبدو أنه عوّل على عدم مناقشته في مجلس النواب، وهو فعلاً ما كان رئيس المجلس، بول رايان، يخطط لفعله. غير أنه تعرّض لضغوط كبيرة من عائلات ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر، قبل طرح القانون للتصويت بأيام أمام مجلس النواب؛ فما كان منه إلا أن طرحه للتصويت في الشهر الماضي. ولم يكن متوقعاً أن يغامر أعضاء المجلس بالاصطدام بعائلات الضحايا، فصوّتت أغلبيتهم لمصلحته، وهو ما لم يُتَح وقتاً كافياً للإدارة حتى تعمل على إجهاضه قبل التصويت¹⁴.

¹² Riedel.

¹³ Steinhauer, Mazzetti & Davis.

¹⁴ Ibid.

هل يكون "جاستا" نهاية العلاقة التحالفية؟

من الناحية المبدئية، يعد ذلك مستبعدًا. ولكن، لا يعني ذلك أنّ العلاقة التحالفية بين الطرفين لا تخضع لإعادة صوغ عميق. فكلًا الطرفين في حاجة إلى الآخر.

1. أسباب أميركية

- على الرغم من أنّ تزايد إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري، فإنه لا يمكنها التضحية بالعلاقة بأكبر مصدر للنفط في العالم، وهي السعودية؛ ما قد يؤثر في استقرار الاقتصاد العالمي. يُضاف إلى ذلك أنّ حدوث فراغ أميركي في العلاقة بالسعودية سيدفع دولًا أخرى طامحة، كالصين، وهي أكبر مستورد للنفط من المملكة، أو روسيا، إلى السعي لتعبئة ذلك الفراغ.
- تمثل السعودية ثقلاً وعمقاً روحياً إسلامياً، وتحديداً بالنسبة إلى المسلمين السنة بسبب وجود الحرمين الشريفين فيها ورعايتها لهما. وتعد الولايات المتحدة في حاجة إلى هذا الثقل في معركتها ضدّ منظمات عنفية تتلفع بالشرعية "الإسلامية السنية".
- تُعدّ السعودية دولةً مستقرةً في إقليم مضطرب. ومن ثمّ، فإنّ الولايات المتحدة لا تريد أن تضاعف الأعباء التي تستنزفها في هذا الجزء من العالم.¹⁵
- تُمثّل السعودية سوقاً كبيرةً للصناعات المدنية والعسكرية الأميركية، وهو ما يساهم في إنعاش الاقتصاد الأميركي. ولعلّ المفارقة، في هذا السياق، أنه لم يكد يمضي يوم واحد على إقرار الكونغرس لقانون "جاستا" حتى كان مجلس الشيوخ الأميركي يُجيز صفقة أسلحة للمملكة بأكثر من مليار دولار، على أساس أنّ ذلك يخدم الاقتصاد الأميركي¹⁶.

¹⁵ Roula Khalaf , "Saudi Arabia and its toxic relationship with America," *The Financial Times*, 5/10/2016, accessed on 13/10/2016, at: <http://on.ft.com/2dy2L8D>

¹⁶ David Welna, "U.S.-Saudi Relations Appear To Enter A New Phase," *National Public Radio*, 29/9/2016, accessed on 13/10/2016, at: <http://n.pr/2e9G5Kv>

- للسعودية دور كبير في الحفاظ على قيمة الدولار الأميركي كعملة عالمية، وذلك منذ أن ربطت عملتها (الريال) به قبل ثلاثين عامًا، ثم إنَّ أغلب معاملاتها النفطية تجري به¹⁷.

2. أسباب سعودية

- عمليًا، على الرغم من تراجع الثقة السعودية بالحليف الأميركي ومظنته الحمائية، فإنَّ السعودية لا تملك بدائل عسكرية وأمنية أميركية، على الأقل في الأمد المنظور.
- تعتمد السعودية في تسليحها وتدريب عسكريها ودراسة طلابها، إلى حدِّ بعيد، على الولايات المتحدة. وأيّ محاولة لتغيير المنظومة التسليحية الأميركية التي تُقدَّر استثمارات المملكة فيها بعشرات المليارات من الدولارات، يتطلب وقتًا طويلًا¹⁸.
- تتجاوز احتياطات السعودية النقدية بالدولار في الولايات المتحدة 560 مليار دولار¹⁹، بما في ذلك 96.5 مليار دولار في شكل سندات خزينة، فضلًا عن استثمارات أخرى بمليارات الدولارات. وعلى الرغم من أنَّ تهديد وزير الخارجية السعودي، قبل أشهر، عادل الجبير، ببيع الأصول والاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة، ونقل أموالها منها إلى دول أخرى إنَّ أُقرَّ "جاستا"²⁰، فإنَّ ذلك خيار غير عملي في المدى المنظور، ذلك أنَّ أيَّ بيع مفاجئ للأصول والاستثمارات في ظل المعطيات الاقتصادية الدولية الصعبة سيهوي بأسعارها، وستترتب عليه خسارة كبيرة للسعودية.

¹⁷ Lohade.

¹⁸ Riedel.

¹⁹ Stancati.

²⁰ Mark Mazzetti, "Saudi Arabia Warns of Economic Fallout if Congress Passes 9/11 Bill," *The New York Times*, 15/4/2016, accessed on 13/10/2016, at: <http://nyti.ms/266v2bo>

خلاصة

على الرغم من الحديث عن إمكان تعديل القانون بعد الانتخابات الأميركية في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، قبل بدء ولاية الرئيس والكونغرس القادمين في العشرين من كانون الثاني/ يناير 2017، فإنّ ذلك مستبعد بسبب قصر المدة الزمنية المتاحة. وحتى لو تمّ تعديل القانون لتجنب مزيد من التصعيد مع المملكة، وما يؤدي إليه ذلك من تعقيدات بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإنّ ذلك لا يعني انتهاء المسألة، ذلك أنّ القانون يعرّض لمشكلة أكبر، وليس هو المشكلة في حدّ ذاتها. فما يجري في السنوات الأخيرة هو إعادة صوغ فعلي لأسس التحالف بين الطرفين، ولموقع السعودية ومكانتها في منظومة التحالفات الأميركية في المنطقة. فهل يعني ذلك أنّ العلاقة التحالفية بين الطرفين ستنتهي قريباً؟

على الأرجح أنّ ذلك غير مطروح. فمازال البلدان في حاجة إلى بعضهما. ولكنّ طبيعة العلاقة ودرجة متانتها قد تتغيران، على نحوٍ ربما لا تبقى السعودية فيه حليفاً أميركياً خاصاً ومميزاً في الشرق الأوسط، ولا تبقى الولايات المتحدة، ضمن المقاربة السعودية المفترضة في المدى البعيد، حليفاً موثقاً توضع كل الحسابات و"الاعتبارات الأمنية" السعودية في سلّته.